الرئيس التنفيذي لصندوق إعادة الإعمار بحضرموت والمهرة:

الآثار الاقتصادية لكارثة السيول بلغت خسائرها ملياراً و 600مليون دولار

حاوره بالمكلا/يحيى سنان البعيثي

أوضح الوكيل المهندس/عبدالله محمد متعافي الرئيس التنفيذي لصندوق إعادة إلاعمار بمحافظتي حضرموت والمهرة بأن حجم الخسائر التي سببتها كارثة السيول التى اجتاحت محافظتي حضرموت والمهرة أواخر أكتوبر٢٠٠٨ م بلغت المليار وستمائة مليون دولار، وأن الصندوق أنجز صرف التعويضات في الكثير من القطاعات السمكية والزراعي والتضررات الكلية والجزئية والوفيات وتأهيل وتحسين مجاري السيول وإزالة أشجار السيسبان وتأهيل البنى التحتية لمدينة تريم في٢٠١٠م وتنفيذ العديد من المشاريع في مجالات متعددة مضيفاً بأن الضرورة أصبحت حتمية لإنشاء منظومة الإنذار المبكر للحد من مخاطر السيول مؤكداًعلى أن ورشة العمل التى عُقدت بـ(سيئون وصنعاء) في الـ٤ (و) ١٤ديسمبرالحالي قد خرجت بنتائج أكثر من إيجابية تفاصيل أكثر في ثنايا الحوار التالي:

تمت إعادة بناء وترميم 5000 منزل والتي تأوي 24000 متضرر

الأضرارالكارثية

في البداية نريد أن تعطوا القارئ نبذة مختصرة عن حجم الأضرار التي أحدثتها كارثة السيول التي ضربت محافظتي حضرموت والمهرة أواخر أكتوبر٢٠٠٨ م؟

– قبل ثلاثة أعوام وبالتحديد في أكتوبر ٢٠٠٨ م شهدت محافظتا حضرموت والمهرة هطول أمطار تدفقت على أثرها سيول وفيضانات غزيرة أسفرت عن تهدم المئات من البيوت السكنية بكامل محتوياتها نزوح أعداد كبيرة من الأسر المتضررة إلى المساجد والمدارس وتأثر القطاع الزراعي بأضرار متعددة تمثلت بجرف المحاصيل الزراعية والتربة وإعداد كبيرة من أشجار النخيل المعمرة وغمر الآبار الزراعية وجرف خلايا النحل التي عادة ما تكون مراعيها على مقربة من ضفاف الأودية الفرعية ونفوق أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية وتهدم منشآت الري السيلي ومنشآت البنية التحتية في كثير من المدن والتجمعات السكنية.

أسباب حدوث الأضرار

ماأسباب حدوث تلك الأضرار الكبيرة؟ وكيف تمت المعالجات الأولية لآثارها في كل المجالات؟

– أهم أسباب حدوث الأضرار ناتجة عن غزارة المياه الناجمة عن الفيضان حيث بلغ ارتفاعها مابين ١٤– ٨ متر، انتشار شجرة السيسبان بشكل كبير في مجاري الأودية، تواجد بعض المباني والمزارع على ضفاف الأودية، العوامل الطبيعية المتمثلة بزحف الرمال على الأوديـة، رمي مخلفات البناء والمخلفات المنزلية المختلفة في مجاري الأودية، ونظراً لحجم الكارثة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة أعلنت الدولة أن محافظتي حضرموت والمهرة محافظات منكوبة، حينها عملت الدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة على اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير العاجلة لمواجهة الكارثة، والتخفيف من معاناة الأسر المتضررة من خلال تأهيل المدارس لاستقبال الأسر المنكوبة، وفتح الطرقات وحل مشكلة توفر المياه وتوفير بعض المستلزمات الأساسية للمتضررين وتنفيذ برنامج حملة رش المستنقعات والمياه الراكدة تفادياً من إنتشار أي أمراض، كما عملت بعض المنظمات الدولية والجمعيات الخيرية على إنشاء مخيمات لإيواء المتضررين ولكن تظل هناك بعض الإشكاليات قائمة وبحاجة ماسة لحلول ومعالجات جذرية تستدعي إلى ضرورة الوقوف أمام تلك الظاهرة والظرف الطارئ ومعالجة الأضرار، لذلك جاء إصدار القرار الجمهوري رقم ٢٩٣ القاضي بإنشاء صندوق إعادة الإعمار بمحافظتي حضرموت والمهرة، استجابة للظروف الموضوعية والحاجة الماسة بتمويل من بعض الدول العربية الشقيقة والمنظمات الدولية، ومساهمة الدولة. وقد شكل الصندوق من مجلس إدارة برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء ويضم في عضويته مجموعة من الوزراء ومحافظي حضرموت والمهرة، وشخصيات اجتماعية من المناطق المتضررة.

جهود السلطة المحلية

ماذا عن جهود السلطة المحلية في كل من حضرموت والمهرة؟ وجهود الصندوق خلال الفترة الماضية؟

– لقد عملت السلطات المحلية مباشرة أثناء حدوث الكارثة على تشكل لجان من مختلف التخصصات لحصر جميع الأضرار بالمديريات وإعداد كشوفات تفصيلية تحدد نوع الضرر والجهات والأفراد المتضررين من آثار الكارثة، وتم تعميدها من قبل مجلس الوزراء لتكون أساساً لمعالجة الأضرار، وبموجب القرار القاضي بإنشاء الصندوق تم اتخاذ الإجراءات الأساسية والضرورية العاجلة، المتمثلة بتوفير الكادر الوظيفي المؤهل من مهندسين، ومن ذوي الخبرات العملية والبدء في وضع الخطوط العريضة لمباشرة مهام وأنشطة الصندوق، وقد عملت إدارة الصندوق وجميع العاملين والمنتسبين للصندوق إلى أوقات متأخرة من الليل كفريق عمل واحد يهدف إلى تذليل كل الإجراءات والصعاب أمام المتضررين وبما يمكنهم من استلام تعويضاتهم ومعالجة قضاياهم، لقد اعتمد الصندوق في قضايا المعالجة الكشوفات المرفوعة من السلطة المحلية المعتمدة من مجلس الوزراء كأساس لتعويض المتضررين في مختلف الجوانب والمكونات، ونظراً للظروف القاسية التي تمر بها جميع الأسر المتضررة والأوضاع الإنسانية الصعبة من حيث تواجد أعداد كبيرة تفوق مقدرة المواقع المحددة لاستيعابهم، في بعض المساجد أو المدارس والمخيمات من كبار في السن وأطفال رضع كان لا بد لإدارة الصندوق الإطلاع بمهامها ومسئولياتها الإنسانية والمهنية، والشروع في التنفيذ الفوري لمكون الإيواء كأولوية بما يضمن الحل السريع وتوفير السكن المناسب للأسر المتضررة ،

إنجازات على أرض الواقع

ماهي المشاريع التي أنجزها صندوق الإعمار منذ إنشائه وحتى الآن؟

– وبرغم حداثة إنشاء الصندوق وعدم وجود آليات تحدد المهام وتنظم العمل عن كيفية التعامل مع هذه الظروف الطارئة، فقد عملت إدارة الصندوق بالاستعانة بالمستشارين القانونين والمهندسين، ومن ذوي الخبرة في التعامل مع مثل هذه القضايا والحالات الطارئة المتمثلة: بوضع آليات وضوابط وتشكيل لجان تحقق وإعداد استمارات تمكن العاملين في الصندوق من البدء الفوري في الخطوات العملية لذلك المكون، وتسهيل معاملة المتضررين من خلال صرف مبالغ شهرية للأسر المنكوبة تمكنهم من الإيجار، والانتقال إلى بيوت أو شقق مناسبة للسكن إلى حين تتم إجراءات المعالجة من قبل الصندوق لإعادة بناء البيوت المهدمة كلياً وإعادة تأهيل البيوت المهدمة جزئياً وفق آليات محددة تم وضعها، وقد تم تنفيذ مكون الإيواء بشكل يبعث على الارتياح وأسهم في حل مشكلة السكن للأسر المتضررة.

بلغة الأرقام

هل بالإمكان الحديث عن المشاريع التي تم تنفيذها وبلغة الأرقام؟

– تزامن موضوع حل مشكلة السكن المؤقت للمتضررين مع الخطوات العملية الأخرى المتعلقة بموضوع إعادة البناء كلياً والترميم للبيوت المتضررة جزئيا من خلال تشكيل لجان تحقق من قبل الصندوق للنزولات الميدانية لمواقع الأضرار بجميع مديريات الوادي·لتقييم حجم الضرر والكلفة التقديرية لكل بيت. وعلى أساس آليات العمل في هذا المكون، تم فتح ملفات لكل متضرر وإعداد استمارات يتم من خلالها تقديم بيانات عن المتضرر وفور توفير الوثائق والبيانات المطلوبة لكل متضرر يتم السير في عملية صرف التعويضات للمباني المهدمة مبلغ٥٠ ٪ من الكلفة الإجمالية يتم صرفها فور توقيع العقد مع المتضرر والقاضي بإلزامه بضرورة التنفيذ لأعمال البناء تلي ذلك مرحلة صرف القسط الثاني والأخير، بعد أن يتم تشكيل لجان تؤكد أن المتضرر قد التزم ببنود العقد الموقع، أما موضوع البيوت المهدمة جزئياً فقد تم صرف المبالغ عند توقيع العقد مع المتضرر، ليباشر بنفسه تنفيذ أعمال الترميم مع التقيّد ببنود عقد العمل الموقع مع استمرار متابعة الصندوق لاستكمال العمل عبر لجان مشكلة لهذا الغرض، وقد استطاع الصندوق تحقيق إنجاز كبير في هذا الجانب، حيث بلغت نسبة الإنجاز وصرف التعويضات للمستفيدين ١٠٠ ٪ لعدد٨٢٠ حالة من البيوت المهدمة كلياً، بكلفة إجمالية نحو خمسه مليارات ونصف المليار ريال، وفيما يتعلق بإنجاز الأعمال في المباني المهدمة جزئيا فقد بلغت عدد (١٥٣٥) حالة بكلفة إجمالية تقدر بحوالي مليار ومائتين وثلاثين مليون ريال، حينها يتم إسقاط المتضرر من الاستفادة من معونة الإيواء المؤقت، بعد استكمال أعمال البناء والترميم والانتقال للسكن، ويمكننا القول وبكل أمانه ومصداقية إن جميع الأعمال في هذه المكونات نالت رضا واستحسان جميع المتضررين والجهات المانحة، وبشهادة جميع المتابعين لنشاط الصندوق.

مدينة الشيخ خليفة

مدينة الشيخ خليفة ماذا تم بشأن مشاريع البنى التحتية ونسبة الإنجاز فيها؟

– وفي ما يخص المنحة الإماراتية لمشروع الشيخ خليفة بن زايد حفظه الله السكني، بمديرية تريم والاتفاقية الموقعة بين البلدين التي من خلالها تم إسناد مهام تنفيذ إلتزامات الجانب اليمني للصندوق، فقد تمت متابعة السلطات المحلية لتحديد أراض من الدولة لبناء الوحدات السكنية للمتضررين، وقد أخذ ذلك وقتاً طويلاً ، نظراً للظروف والملابسات التي تحدث بين فترة وأخرى نتيجة إدعاء البعض بملكيتهم للأراضي المسلمة للصندوق من قبل السلطة بعد أن بدأت الخطوات الأولية لمسح الموقع وأعمال التجهيزات اللازمة، وهذا ما يعيق سير العمل في أحايين كثيرة، أما عن الأراضي التي لا توجد عليها أي نزاعات أو خلاف فقد تمت الإجراءات الأولية المتعلقة بأعمال المسح والتركين والتسوية ومن ثم الإعلان عن المناقصات الخاصة بتنفيذ أعمال المشروع وتسليمها للمقاولين وبالتحديد في كل من ثبي ١وثبي ٢تم إرساء العروض وتوقيع العقود مع المقاولين المنفذين، وذلك بالتنسيق مع ممثلي مكتب الهلال الأحمر الإماراتي بحضرموت. ويمكننا القول إجمالاً بأن الصندوق يقوم بتنفيذ عدد ٢٨مشروعاً في عشرة مواقع بوادي حضرموت بقيمة إجماليةٍ مليار وستمائة مليون ريال، وسيتم البدء بتنفيذ ٢٦ مشروعاً بقيمة إجمالية تقديرية مليار وأربعمائة وعشرين مليون ريال، وقد شكلت وحدة تنفيذية من قبل الصندوق تضم مجموعة من المهندسين للإشراف والمتابعة، على سير تنفيذ الأعمال المكملة لمنشآت البنية التحتية حيث عملت الوحدة على تنفيذ:

مشروع التسوية والتأهيل

– مشروع التسوية والتأهيل والحماية لموقع – مولى القويرة: تم تسليم الموقع للمقاول مكتب الواحة في٥/ ٢/ ٢٠١١ م، حيث بلغت نسبة الإنجاز للمشروع٤٥ ٪، ولكن تم توقيف المشروع من قبل الأهالي بسبب طلبهم لإنشاء بئر لمشروع المياه الخاص بالمنطقة، وقد تم إنزال ممارسة للبئر وترسية العطاء ومن المتوقع البدء في إجراءات حفر البئر بعد عيد الأضحى مباشرة.

المواقع الفردية

– بعد تقديم مقترح من قبل إدراة الصندوق إلى الهلال الأحمر الإماراتي، بشأن البناء في المواقع الفردية وأن الصندوق يقوم برفع الأساسات وحماية المواقع بدلاً من حماية المناطق الفردية، بشكل كامل بسبب كلفة الحماية الكبيرة، تم تكليف فريق متخصص لتجهيز ملفات المتضررين، من حيث تأمين المواقع وكذا تحديد رغبة المتضررين بين البناء في نفس مواقعهم السابقة أو توفير مواقع بديلة آمنة للبناء فيها، وقد تمت عقد عدة لقاءات مع المتضررين المستفيدين من هذه الآلية في كل من (قسم، الواسطة، عينات، حصن عوض، الحاوي، المطار) وسوف تستكمل في الأيام القادمة بإذن الله الملفات لتسلم الاستشاري الهلال الأحمر.

المجرى الرئيسي لوادي حضرموت

– يعتبر المجرى الرئيسي لوادي حضرموت من أهم القضايا التي يجب أن تحظى باهتمام الجميع، كون كثير من الأضرار التي شهدتها مناطق الوادي يرجع سببها لضيق مقطع مجرى السيول بالوادي، الذي نتج مع مرور السنين حيث انحسر عرض المجرى نتيجة زحف الرمال ورمي مخلفات البناء وانتشار شجرة السيسبان بأعداد كبيرة، وارتفع منسوب قاع المجرى نتيجة انتشار اشجار السيسبان بكثافة علية التي عملت كحواجز ومرشحات، أدت إلى ترسب الأتربة المحملة مع السيول في قاع المجرى تدريجياً وذلك أعاق تدفق السيول بشكل طبيعي، وادى إلى ارتفاع منسوب المياه وانحرافها عن مسارها باتجاهات مختلف، على شكل فيضانات زحفت إلى المناطق والتجمعات السكنية المجاورة مدمرة المساكن والمزارع والبنى التحتية، والإدارة التنفيذية للصندوق تعمل وفق الأولويات المحددة بقرارات مجلس إدارة الصندوق، التي أعطت الأولوية للتعويضات وعلى وجه الخصوص إعادة بناء المنازل سواء المتهدمة جزئياً أو كلياً وكان العمل بالمجرى الرئيسي بوادي حضرموت من مهام جهات أخرى ممثلة بوزارة الأشغال العامة والطرق والبنك الدولي وبعد قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٨ لسنة٢٠١٠ م، والذي أقر تدخل الصندوق لتهذيب وتصفية مجاري السيول.

تأهيل الأودية

ماهي الخطوات التي قام بتنفيذها الصندوق في ما يتعلق بإزالة أشجار السيسبان وإعادة تأهيل الأودية؟

– الصندوق في حدود الإمكانيات المتوفرة للحد من ظاهرة إعاقة تدفق السيول ودرء مخاطر الأمطار والسيول التي قد تشهدها المنطقة لذلك عمل الصندوق في إطار المرحلة الأولى، بالبدء في أعمال تصفية وإزالة أشجار السيسبان من خلال إنجاز العمل في ثمانية مقاطع بالمجرى الرئيسي للوادي تمتد من (كوت المحاييل) بسيئون، حتى منطقة عينات شرقي تريم بطول إجمالي) ٤٦،٩ (كيلومتر على مساحة تصفية إجمالية بلغت ٤ ملايين و ٣٨٤ ألف متر مربع وبكلفة إجمالية١٤٦ مليوناً و ٣٠٠ ألف ريال وفق آلية الصندوق والصلاحيات الممنوحة من مجلس الإدارة، وقد تم العمل الفعلي في هذا الاتجاه من خلال التعاقد مع مجموعة من المقاولين المؤهلين من مالكي الآليات ومن لديهم الإمكانيات الكفيلة بإنجاز مثل تلك الأعمال، لإزالة أشجار السيسبان وتلك المرحلة هي أساسية كمرحلة معالجة أولية تمهيدية ولتحديد معالم المجرى للقيام بأعمال السنترة وإعداد الرسومات والتصاميم للمرحلة الثانية المتمثلة بتهذيب الوادي (أعمال التسوية والتوسعة وتعميق المجرى)، لذلك عقدت ندوات تهدف للاستفادة من الدراسات المقدمة في هذا المجال، كما تم استقدام بعض المهندسين الاستشاريين من خارج المحافظة، للاستعانة بخبراتهم في تقديم الدراسات، وقد تم تشكيل لجنة تختص بقضايا العمل بالمجرى الرئيسي للوادي، لما يحتله من أهمية وذلك برئاسة وكيل المحافظة لشئون مديريات الوادي والصحراء، وعضوية كلا من مدير مكتب الزراعة بالوادي والصحراء ومختصين من الصندوق.

وقد كلف فريق فني من الصندوق برئاسة رئيس وحدة الري السيلي ومجموعة من المهندسين للبدء بأعمال السنترة للوادي، حيث باشرت اللجنة مهام عملها بالنزول الميداني والقيام بأعمال المسح من خلال أخذ الأبعاد والمقاسات والمناسيب وإعداد تقارير ورسومات توضيحية، وإعداد الكلفة التقديرية للمناطق الحرجة في الوادي بهدف البحث عن مصادر تمويل، من الجهات المانحة وتوفير التعزيزات المالية للتنفيذ، لم يكتف الصندوق بذلك فهناك جهود ومساعٍ حثيثة للبحث عن مصادر تمويل لإكمال جميع مراحل العمل· ونظراً للظروف التي شهدتها البلاد تأخر تنفيذ المرحلة الثانية، لعدم توفر التعزيزات المالية الكافية وكان من الصعب متابعة الجهات المانحة وسيتم البدء في تنفيذ المرحلة الثانية فور توفر التعزيزات المالية الكافية لذلك، ومن هنا نرجو من جميع الجهات المختصة وفي مقدمتها الأخ محافظ المحافظة والأخ وكيل المحافظة لشئون مديريات الوادي والصحراء دعم جهود الإدارة التنفيذية للصندوق بهذا الخصوص.

الري السيلي

وفي ما يتعلق بأعمال الري السيلي قال: عمل الصندوق على تهذيب ما يقارب أربعين ساقية بمختلف مديريات الوادي، وإزالة ما فيها من مخلفات وعوائق تحول دون تدفق السيول. أما في ما يتعلق بالعمل في الضمر والحواجز من المعروف أن هناك منشآت ري سيلي منتشرة في معظم مديريات وادي حضرموت لم تحظ بالاهتمام والصيانة من قبل السلطات المحلية أو أي جهات معينة لذلك تعرض الكثير منها للهدم الجزئي والجرف، الأمر الذي حال دون صمودها أمام قوة منسوب الأمطار والسيول في أكتوبر٢٠٠٨ م مما أسفر عن تدفق السيول إلى كثير من المواقع والمناطق السكنية وما ترتب على ذلك من أضرار متعددة. وقد تسلم الصندوق العديد من التقارير والرسومات المرفوعة من قبل السلطة المحلية وإدارة الزراعة عن تلك السواقي والضمر التي بحاجة إلى إعادة بناء وتأهيل، ومن خلال مراجعة الدراسات والتقارير لوحظ عدم دقة التصاميم للبعض منها فيما بعضها الآخر مبالغ في كلفتها التقديرية لذلك كان لابد من تشكيل فريق عمل فني من الصندوق يضم مجموعة من المهندسين للنزول إلى تلك المناطق لتقييم الأعمال المطلوبة وإعداد الرسومات والتقارير في صيغتها النهائية مع مراعاة حجم الأمطار والسيول الأخيرة ومن ثم تم تقديمها للإدارة لاعتمادها وقد قطع الصندوق خطوات متقدمة في هذا الاتجاه فقد أنجزت العديد من مشاريع السواقي والضمر في بعض مديريات وادي حضرموت أعطيت الأولية في أعمال التنفيذ للمناطق الأكثر ضرراً، وقد تم إنجاز ٥٥ضمير وساقية في كل من مديريات(حوره وادي العين وساه والقطن وشبام) حيث بلغت الكلفة الإجمالية لإنجاز تلك المشاريع١٨٥ مليون ريال، بالإضافة إلى أعمال أخرى لا تزال قيد التنفيذ تقدر بعدد ٢٢مشروعاً بقيمة ٣٠٠ مليون ريال، وقد تم الانتهاء من استكمال مراجعة بعض الدراسات والتقارير لسواقي وضمر إضافية ومن المتوقع إنزالها قريباً.

المجال الزراعي

كيف تمت إجراءات التعويضات في الجانب الزراعي؟

– أعمال التعويضات للمكونات الجديدة النحل والنخيل والثروة الحيوانية: في ما يتعلق بتنفيذ هذا المكون فقد تم اتفاق مسبق مع مكتب وزارة الزراعة والري بوادي حضرموت والصحراء بتقديم ملفات متكاملة ومستوفاة وثائقها من قبل المتضررين وتأكيد السلطة المحلية ممثلة بوكيل المحافظة وتسليمها للوحدة الزراعية بالصندوق حسب الاستمارات المعدة من قبل الصندوق وذلك حسب الاتفاق معهم في محضر الاجتماع لذلك فقد تأخرت عملية الشروع في تنفيذ ذلك المكون نتيجة لتأخر عملية تسليم الملفات والكشوفات من قبل مكتب فرع وزارة الزراعة والري بوادي حضرموت والصحراء لعدم استكمال الشروط الواردة بمحضر الاتفاق وبعد المتابعات الحثيثة من قبل وحدة الزراعة والري بالصندوق مع مكتب الزراعة فقد تم استكمال معظم الشروط حينها تم تشكيل لجان من الصندوق عملت على استلام ملفات المتضررين وقد تم الشروع في عملية التدشين لعملية صرف لمكون الثروة النحلية والحيوانية فورالاستلام للملفات، وقد أنجز صرف التعويضات لجميع الحالات المتضررة حسب الكشوفات المعتمدة من مجلس الوزراء ونسبة حالات الضرر في هذا المكون عالية تتجاوزت ٧٠٠حالة، وهذا ما تتطلب جهوداً كبيرة لمواجهة الأعداد الكبيرة من المتضررين واستكمال إجراءاتهم بصورة سريعة ولقد تم الشروع في عملية تعويض المتضررين في مكوني الثروة الحيوانية والنحلية وفق آليات معتمدة، وقد كانت عملية الإنجاز تسير بوتيرة عالية، حيث تمكن الصندوق بفضل جهود العاملين من إنجاز ما يقارب٩٥ ٪ من صرف التعويضات للمتضررين في مكون مشروع تعويضات النخيل ومن المعروف أن وادي حضرموت من المناطق الشاسعة والغنية بالأراضي الخصبة والمنتشرة بها أشجار النخيل بأعداد كبيرة وقد تعرضت الكثير منها للجرف لذلك لم يتوقف الصندوق عند جانب معالجة التعويض فحسب بل حرص بالتنسيق من مؤسسة الخدمات الزراعية إلى ضرورة إدخال أنواع جديدة من فسائل النخيل تصنف من الأنواع المنتجة للتمور الفاخرة عالمياً.

المتظلمون وكشوفات الحصر

الملحقة: لقد واجه الصندوق خلال التنفيذ لمكون الزراعة والمباني بعض الإشكالياتمن خلال تقدم العديد من المتضررين الذين لم تشملهم كشوفات الحصر المعتمدة بتظلمات مؤكده من السلطات المحلية وكذا رسائل وكشوفات من السلطات المحلية لأعداد كبيرة من المتظلمين المعتمدة لدى الصندوق في مجال التعويضات الزراعية والثروة الحيوانية والنحلية والنخيل والمباني ·لذلك فقد تم تشكيل لجنة لحصر ومرجعة جميع التظلمات وتم إعداد تقرير وكشوفات تفصيلية سيتم رفعها لمجلس إدارة الصندوق لإتخاذ الإجراءات المناسبة.

تقييم أعمال الصندوق

ماهي نتائج التقارير التقييمية التي قامت بها وزارة المالية والبنك الدولي حول نشاط صندوق إعادة الإعمار خلال الفترة الماضية؟

–لقد رفُعت تقارير تقييمية لأعمال الصندوق وذلك من قبل وزارة المالية والبنك الدولي تؤكد ما سأنجزه الصندوق من مشاريع وتشيد بمستوى الجهود التي بذُلت خلال الفترة الماضية وعبرت التقارير في ذات الوقت عن الارتياح للآلية القائمة على الشفافية العالية التي تبنتها الإدارة التنفيذية للصندوق إلى جانب ما تم تحقيقه على ارض الواقع من إنجازات في جانب التعويضات بمختلف أنواعها وفي مشاريع البنى التحتية للمناطق المتضررة ومما جاء فيها: أن الإدارة التنفيذية للصندوق استطاعت أن تحقق وفراً بنسبة–١٥ ٢٥٪ نتيجة إتباعها خطوات تنفيذية لتثبيت سقوف أسعار التعويضات وتحقيق نسبة إنجاز عالية خلال فترة قصيرة وتحقيق نسبة تشغيل بسيطة تصل إلى٢.٢ ٪ من التكلفة تنفيذ خدمات استشارية بنسبة لا تزيد عن٢.٤ ٪، ولا ننكر التعاون الإيجابي من قبل محافظي محافظتي حضرموت والمهرة ووكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء ومدراء عموم المديريات والأهالي الذين أسهموا في تذليل كثير من الصعاب التي واجهت عمل الصندوق، وكان لتعاونهم الفضل الكبير في إنجاح عمل الصندوق وإنجاز الكثير من المهام المؤكلة إليه بالشكل الذي يشرفه أمام جميع الجهات.

- قمنا بتعويض أكثر من 2000 صياد ممن تضرروا من الكارثة - تم الانتهاء من أعمال تأهيل 50 كيلو متراً من الأودية وإزالة أشجار السيسبان

- تقارير وزارة المالية والبنك الدولي تشيد بأداء الصندوق والمشاريع التي أنجزت حتى الآن - إنشاء منظومة الإنذار المبكر أصبح ضرورة حتمية للحد من مخاطر السيول